



اسم المقال: العملية السياسية في أمريكا اللاتينية اشكال جديدة للنظم اليسارية

اسم الكاتب: أ.د. جميل مصعب محمود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6855>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/15 21:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



العملية السياسية في أمريكا اللاتينية اشكال جديدة للنظم اليسارية

الاستاذ الدكتور الدكتور
جميل مصعب محمود^(*)

المقدمة:

ماذا يحدث اليوم في قارة أمريكا اللاتينية في ظل القطبية الأحادية؟ اهو أحياء جديد للثوري العالمي تشي جيفارا أو للمناضل سيمون بوليفار؟ أم هو صعود لنخب سياسية يسارية مستنيرة تعمل لمصالح شعوبها من خلال محاربة الفقر واللامساواة؟ أم أن قادتها الجدد يجتهدون للبحث عن مزاجية بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية؟ أم هو انقلاب ابيض على سياسات الولايات المتحدة التي تعد القارة (فنائها الخلفي)؟ أم أن الأمر خليط من كل هذا وذاك؟ وربما (أنها القارة التي تثبت انه لانهاية للتاريخ فيها كما قال بعض المنظرين الأمريكيين)؟.

أنها قارة المتناقضات، فعلى الرغم من إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، ألا أن الفقر يسحق نصف سكانها، فهناك جماعات تعيش بمستوى البذخ، في حين هناك جماعات أخرى تقضي يومها في نبش أكوام النفايات بحثاً عن العلب والقناني الفارغة. كما ليس غريباً إن ترى منظر العمارات الضخمة الفارهة، وبجانبتها بيوت الصفيح التي فقدت ادنى متطلبات الحياة الصحية. وأمريكا اللاتينية هي بلاد (جمهوريات الموز) و(الكوكا) يبين. فقد شهدت الإفقار والاستتباع الاقتصادي والسياسي والديونونية المنفاعة، وسياسات العولمة الاقتصادية (النيو- ليبرالية) القائمة على الأقوى و(منطق) القوة الاقتصادية، باختصار أنها قارة غنية تحت الأرض وفقيرة فوقها.

وعلى الرغم من تركيبها الاجتماعية غير المتجانسة من هنود وبيض (الأسبان الذين اكتشفوا القارة)، وزنوج جلبوا عنوة للقارة، وهجين خلاسي من (المستيزو، والمولاتو، والزامبو)^(**)، وأعداد من المهاجرين الأوربيين والأسويين، ولكنها لم تشهد العنف بسبب اللون أو العرق أو الدين، ولكنها أفرزت أقلية حاكمة تملك كل شيء، وأغلبية محرومة من كل شيء.

وفي واقعها السياسي فإن هذه القارة شهدت حتى وقت قريب، كثرة الانقلابات

(*) استاذ العلوم السياسية - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد. وتعددت دساتيرها وأحزابها العسكرية، وحكم الدكتاتوريات، بجانب حرب العصابات، وتعددت دساتيرها وأحزابها

(**) لقد نجم عن تزاوج الأوربيين مع السكان الأصليين ظهور الهجين (الخلاسي) (المستيزو Mestizo) ومن تزاوج الأوربيين مع الزنوج ظهور هجين (المولاتو Molato) في حين ظهر هجين (الزامبو Zambo) من تزاوج الأفريقيين مع السكان الأصليين. انظر، حسن طه نجم: أمريكا اللاتينية أرضا وسكانا، مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٩٠، ص ٤٦

وحكوماتها ولكنها لم تشهد حالة الاستقرار السياسي . وكان للعامل الجيو-سياسي الأثر الفاعل في شكل نظامها السياسي ، وواقعها الاقتصادي وسياساتها الخارجية . فجارها الشمالي (الثقل) ربط دول هذه القارة به اقتصاديا وسياسيا منذ مبدأ مونرو عام ١٨٢٣ حتى وقت قريب . وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الأحزاب الاشتراكية والماركسية في معانها التقليدية في أوروبا ، وبعد إن أصبحت الولايات المتحدة القوة القطبية الوحيدة في العالم، وصلت الأحزاب اليسارية الراديكالية إلى السلطة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق آلية التناوب الديمقراطي السلمي.

وفرضية البحث تذهب إلى القول، بأن (الفقر) كان العامل الحاسم في صعود قوى اليسار في دول أمريكا اللاتينية وتراجع النفوذ الأمريكي فيها.

المطلب الأول : الفقر في أمريكا اللاتينية وتأثيره في العملية السياسية:

إن الفقر من أكثر المفاهيم التي عُرفت من أوجه مختلفة ومتعددة وأكثرها شيوعا هو: إن الحالة الاقتصادية التي يفقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم ، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة . او ما يطلق عليه القبول بعيش (الكفاف) ^١ . وعلى المستوى العام: كثيراً ما يكون الفقر ناتجا عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة ، والإفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسط للحصول على دخل -لأي سبب كان- غالبا ما يكونون فقراء. وقد حدد البنك الدولي في تقرير للتنمية عام ١٩٩٢ بأنه ٤٠٠ دولار للفرد، منذ عام ١٩٩٠ وما يوازيها من دولارات حتى عام ٢٠٠٠ ^٢ .

ويمكن تعريف الدول الفقيرة : بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوافر المياه النقية الصالحة للاستهلاك البشري، والصرف الصحي ، ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعا ، لكل أفراد المجتمع وزيادة على ذلك معاناتها من تدهور واستنزاف مستمر لمواردها الطبيعية مع انخفاض مستوى دائرة الفقر ^٣ .

أما عن أسباب الفقر بشكل عام، الواقع من الصعب الجزم بان الثقافة والقيم والتقاليد ، والاضطراب الاجتماعي والسياسي عوامل بمفردها تميز الدول الفقيرة عن الغنية ، فتعد الحكومات في عدد من الدول الفقيرة جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل، لمتطلبات التنمية نظرا مركزية الإدارة واتخاذ القرار خلال العقدين الماضيين فقد عانت الدول الفقيرة بلا استثناء من الكساد الاقتصادي مع نمو الدين العام وانخفاض أسعار المواد الخام المصدرة ، نتيجة تحديات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المفروضة من قبل وكالات التنمية العالمية ، فتدهور معدل النمو الاقتصادي كثيرا في معظم الدول الفقيرة ، وغياب القياس الكمي لمستوى وشدة وعمق الفقر لغياب نظم المعلومات وما تقتضيه به وفق مسوح ميدانية على أسس علمية عامل بالغ الأهمية في فشل سياسات مكافحة الفقر ^٤ .

^١ انطوني غندر: علم الاجتماع ، ترجمة فائز الصانع ، بيروت ، مؤسسة الترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥، ص ٣٧٣. انظر أيضا (الفقر) في موقع www.islam-online.com

^٢ الفقر في أمريكا اللاتينية . في موقع www.fao.org

^٣ الفقر في موقع <http://ar.wikipedia.org>

^٤ المصدر نفسه.

إما في أمريكا اللاتينية ، يتفق العديد من المراقبين أن (الفقر) هو العامل الأساسي والحاسم لصعود اليسار في دول القارة وكان هو صاحب الكلمة الأخيرة في نتائج الانتخابات سواء التي عقدت مؤخرا أو تلك التي ينتظر العالم نتائجها في الفترة القادمة، أن ما يحدث في القارة اللاتينية هو بداية لحالة من المد اليساري بعد أن فشلت الليبرالية الجديدة والاقتصاد الحر ومؤسسات التمويل الدولية ، في توفير الرخاء الذي وعدت به دول القارة ، وان أحزاب اليسار الشعبي الجديد تحكم الآن مايقارب الثلاثة أرباع أمريكا الجنوبية التي يشكل سكانها ستمئة مليون نسمة، ويشكل الفقراء ٥٠% من السكان ، من بينهم ٢١٣ مليون يندرجون تحت خط الفقر ويعيشون على اقل من دولار في اليوم الواحد^٥.

ناهيك عن ذلك ، فان هذه النسبة ترتفع إلى ٦٤% في المناطق الريفية علما أن هناك مايزيد عن ٧٤ مليون فقير من سكان الريف في المنطقة المذكورة من العالم^٦.

وبهذا يتزايد عدد اللامساواة في دول القارة بشكل حاد ويفوق في تفاوته بلدان شرق أوروبا على نحو متشير إليه إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، التي تشير إلى أن هذا التفاوت يشمل كل مظاهر الحياة اذ تم التراجع عن توفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة والتمكن من الحصول على الأرض أو الممتلكات الاجتماعية الأخرى .

يمكن وصف أمريكا اللاتينية في القرن العشرين أنها كانت مسرحا لصراع عريض من اجل التنمية والاستقرار السياسي ومحاربة الفقر. وان رجال الاقتصاد يذكرون أن: (تحقيق النمو الاقتصادي سيكون عاملا أساسيا في تخفيض عدد الفقراء، وان ازدياد الفقراء يكون عاملا معرقلا للنمو الاقتصادي). وقد اتبعت أمريكا اللاتينية معظم الاستراتيجيات الخاصة بمراحل النمو الاقتصادي، وهي الاستراتيجيات التي كانت تتزامن والتغيرات الاجتماعية ومن ثم التحولات السياسية. ويمكن تحديد خمس مراحل رئيسية للتاريخ الاقتصادي والسياسي في دول أمريكا اللاتينية لتوضيح الأسباب الهيكلية للفقر في القارة اللاتينية وعلى النحو الآتي:

أولا: المرحلة من (١٨٨٠-١٩٠٠) :

وهي فترة نمو الصادرات والواردات وقد تم تحديث التنمية وانتعشت التجارة فظهرت طبقة جديدة من المهنيين وكانت النظم السياسية اقرب ماتكون إلى الديمقراطية الاوليباركية أو (حكومة الأقلية)^٧.

في الوقت الذي نجد (الفارو فار جوس للوزا) يحدد خمسة أسباب هيكلية للفقر في القارة خلال مرحلة (الاستعمار الاسباني) وهي:

١. الكوربراتية: وهو نظام سياسي اقتصادي استشرى في إنحاء القارة أنكر حقوق الأفراد، وعظم من حقوق الشركات والمنظمات والمؤسسات.
٢. الماركنتيلية: وهي نظام تستاسد فيه الحكومة، فتكون هي الُمحدد الأول والأخير للرابح والخاسر داخل المجتمع، فاسبانيا التي تبنت الفلسفة التجارية الماركنتيلية بقيت ملتزمة بها وحملت معها إلى علاقتها مع مستعمراتها في العالم الجديد.

^٥ بيان فان اوكين : تقرير عن أمريكا اللاتينية ، ترجمة خالد الفيشاوي. الموقع www.kefya.org.com

^٦ (الفقر) في موقع www.fao.org.com

^٧ جينيفر هولمر : تجربة دول أمريكا اللاتينية التنموية . في موقع www.democracy.ahram.org.com

٣. الامتيازات: وهو نظام يخلو من أي قانون عام، ويستثري فيه القانون الخاص، فالحكومة تمارس قوة غير عادية على المجتمع، وتوزع القانون كما يخلو لها أو تبعاً لنزواتها.

٤. القوانين السياسية: وهي الأداة التي يتم من خلالها توظيف الاستغلال والظلم فالحكومة تستخدم سلطتها المهيبة في خلق المعايير والقوانين التي تؤدي إلى الظلم. ويكفي القول، بأنه كان هناك ما يقارب من مليون قانون في القارة اللاتينية في إثناء الاحتلال البرتغالي والاسباني .

٥. إعادة توزيع المال من أسفل إلى أعلى. وهي (رؤية اشتراكية يرفضها للوزا). بعد عرض تلك (الأمراض الخمسة) يرى (الوزا) حتمية معالجتها من خلال إيجاد مناخ يحمي حقوق الأفراد لا الشركة، ويعطي السوق وليس الحكومة -المسئولية لتحديد الربح من الخاسر، ويقضي على الامتيازات والقوانين الخاصة، ويبطل القوانين السياسية التي تكرس الظلم والاستبداد، ويعيد عملية توزيع الثروات من أعلى إلى أسفل وليس العكس^٨.

ثانياً: المرحلة (١٩٠٠-١٩٣٠):

وكان هناك تركيز أكثر على نمو الصادرات والواردات ، مما أدى إلى ظهور طبقة وسطى جديدة، وشهدت هذه الفترة تنافساً بين جماعات عدة نقابية ذات اتجاهات شيوعية، اشتراكية وفوضوية وأصبحت الديمقراطيات التعاونية امرأ شائعاً.

ثالثاً: المرحلة (١٩٣٠-١٩٦٠):

انتهجت الدول منهج التصنيع المحلي لغرض الاستغناء عن الواردات ونتج عن ذلك بزوغ طبقات عمالية ، كانت اغلبها تقودها أو تتزعمها عناصر شعبية أو ثورية ديمقراطية كما هو الحال في البيرو وفنزويلا وبوليفيا وكوستاريكا وكان ناتج النضال بين التيارات السياسية ، يعود بمردوده إلى الشخصيات القيادية وليس إلى جهات النظر الايديولوجية، كما هو الحال في الأرجنتين والبرازيل في عهد (بيرون وفير كاس). وركزت عمليات أحلال الواردات على تنمية الصناعة والمهن غير الزراعية وذلك من اجل خلق طبقة وسطى ، وكانت النتيجة هي زيادة إجمال الناتج المحلي ، وكان للتغير الاجتماعي أن يحدث من خلال محو الأمية وتحسين الأنظمة التعليمية.

رابعاً: منذ أواخر الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات

في هذه المرحلة بدأت سياسة الاستغناء عن الواردات بالتصنيع المحلي تتباطأ، كما زاد الصراع الطبقي، وهو مما أدى إلى بزوغ أنظمة سلطوية . وفي هذه المرحلة بدأ يلاحظ في الوقت الذي بدأت دعائم الاستقرار تنزع في منتصف الحرب الباردة، اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى دعم الأنظمة العسكرية والدكتاتورية، التي كبتت العناصر اليسارية والمطالبة بالإصلاح. فقد أطيح بالأنظمة الديمقراطية سواء بمساعدة الولايات المتحدة بشكل

^٨ الفارو فاروكوس للوزا : أمريكا اللاتينية : أي نموذج للإصلاح .قراءة شيرين حامد فهمي . في موقع www.islamonline.net

مباشر أو من غيرها ، والأمثلة كثيرة منها غواتيمالا عام ١٩٥٤ والأكوادور عام ١٩٦١ ، والبرازيل عام ١٩٦٤ وجمهورية الدومنيكان ١٩٦٥ وتشيلي ١٩٧٣ لإسقاط حكومة سلفادور اليندي المنتخبة ديمقراطيا ، وباراغواي ١٩٧٣ ، والأرجنتين ١٩٧٦. وقد قامت الأنظمة الدكتاتورية بإقصاء القطاعات اليسارية النشطة في النظام والنمو الاقتصادي، إما الصناعة فأصبحت أكثر تحطيا للحدود القومية وغير وطنية وذلك بدخول الشركات متعددة الجنسيات.

خامسا: منذ الثمانينيات حتى أواخر القرن الماضي

في هذه المرحلة نجد أن غالبية الأنظمة الدكتاتورية التي ظهرت في الستينيات والسبعينيات، اتجهت إلى الديمقراطية في أوائل الثمانينيات، وواجهت الأنظمة الجديدة تحديات عدة ، بدءا بالتحول نحو الديمقراطية ومرورا بالإصلاح الاقتصادي وانتهاءً بالديون الخارجية عندما خرج من المنطقة نحو ٢٥ بليون دولار لتسديد فوائد ارباح الديون وليس الديون^٩.

وبعد عدد من المحاولات لتخفيض عبء الدين ، اتبعت معظم الدول في التسعينيات مكونات (اتفاق واشنطن) الذي يتضمن صلاحيات اقتصادية ليبرالية جديدة وفتح الاقتصاديات أمام رؤوس الأموال الأجنبية ، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وأسست الدول وكالات تدعمها لتشجيع الصادرات وذلك لغرض توسيع الأسواق .

هذه السياسات التي أطلق عليها الإصلاحات الاقتصادية روجت لدعوي تحقيق النمو الاقتصادي ، وكانت بمثابة نهاية لسياسات التصنيع للإحلال محل الواردات وبرامج التنمية القومية المرتبطة بالأنظمة القومية في الفترات السابقة، ودمج اقتصاديات بلدان القارة في الرأسمالية العالمية، وفي هذا الإطار تم خفض التعريفات الكمركية إلى النصف مقارنة بالسبعينيات، ورفع القيود عن الاستثمارات العالمية في معظم البلدان . وفي التسعينيات أيضا تم خصخصة المشروعات المملوكة للدولة بأكثر من ١٧٠ بليون دولار وتسريح مئات الآلاف من العاملين.

كل هذه السياسات أثمرت الفقر والاستقطاب الاجتماعي الذي يهدد اليوم هذه المجتمعات، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى حوالي ٢١٣ مليون إنسان إي حوالي ٤٦،٧ % من سكان أمريكا اللاتينية يعيشون تحت خط الفقر، وطبقا لدراسات صدرت عام ٢٠٠٣ من البنك الدولي ، أن ١٠ % من سكان المنطقة يربحون ٤٨ % من إجمالي الدخل العام، بينما ١٠ % منهم لا يحصلون إلا على ١،٦ % فقط. في فنزويلا على سبيل المثال، تضاعف أعداد الفقراء لتصل نسبته إلى ثلثي السكان للفترة من ١٩٨٤-١٩٩٥^{١٠}، وعلى الرغم من ذلك فإن سكان المنطقة يعتقدون أن حرية السوق يمكن أن تكون نموذجا جيدا للتنمية ، إلا أنهم يطالبون بربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية . من جانب آخر، هناك رؤية أمريكية تفسر أسباب الفقر في دول أمريكا اللاتينية في وقتنا الراهن، وتتمثل بالنقاط الخمس الآتية^{١١}:

^٩ جينيفر هولمر مصدر سابق.

^{١٠} بيان فان اوكين ، مصدر سابق .

^{١١} الفارو فاركوس للوزا ، مصدر سابق.

١. محاربة المخدرات.
 ٢. التكامل الاقتصادي: أن التكامل الحادث الآن بين الحكومات والبيروقراطيات، هو ليس بالتكامل الصحيح أو الحقيقي. (يقصد تجمع المركوسور)^(*).
 ٣. إنهاء الطبقة الوسطى.
 ٤. تقييد السلطات: وهذا يتطلب وضع قيود مؤسساتية على السلطات المختلفة واستخداماتها.
 ٥. تقويض دور الكنيسة الكاثوليكية: كونها أداة أساسية لصعود اليسار، وهي التي قامت بإدخال الماركسية في المؤسسة الكاثوليكية^(**).
- الواقع ليس من الصعب التعرف على وجهة (للوزا) الذي يعلي من شأن النمط الأمريكي في الإصلاح، وما يشتمل عليه من اقتصاد السوق والتجارة الحرة والخصخصة، ومن ثم يدحض من شأن العقيدة الليبرالية الاشتراكية التي باتت محركاً أصيلاً للحركات الشعبية في أنحاء القارة والتي أضحت معتنقة أساسياً لمعظم رؤساء دولها. وحتى الطبقة الوسطى التي أشير إليها، والتي يمثلها المهندسون والأطباء والمحامون وأساتذة التعليم العالي فقد أصبحوا اليوم ينحدرون في السلم الاجتماعي لينضموا إلى طبقة الفقراء، لأن الرواتب التي يحصلون عليها لم تعد تسد حاجاتهم المتزايدة إلا بالكاد، بسبب تجميد الأجور، وغلاء المعيشة. يقول مؤلف كتاب فخ العولمة (فالعالم الهادئ الذي كانت تعيشه الطبقة الوسطى.. لم يعد له وجود يذكر)^{١٢}.

ولمعالجة الفقر وتعزيز معدلات النمو، فقد أشار تقرير للبنك الدولي - صدر في فبراير ٢٠٠٦ - بعنوان تخفيض أعداد الفقر وتحقيق النمو بين حلقة (حميدة) وأخرى (مفرغة) - إلى أنه على بلدان أمريكا اللاتينية زيادة جهودها في مكافحة الفقر بقوة إذا ما كانت تريد رفع معدلات نموها والمنافسة مع الصين والبلدان الآسيوية الأخرى. ويشير التقرير إلى أن من شأن تخفيض مستويات الفقر بنسبة ١٠% مع تساوي العوامل الأخرى، أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة ١%، والعكس صحيح. وتقرح هذه الدراسة إدراج بعض الأولويات في أية إستراتيجية من استراتيجيات تخفيض الفقر والمساندة للنمو، وتشمل ضرورة تحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاق الفرص أمام التلميذ لبلوغ مرحلتى التعليم الثانوي والجامعي، وتعزيز الاستثمار في البنية الأساسية، وتوسيع نطاق

(*) التجمع الإقليمي (ميركوسور) ويعني سوق الجنوب، تشكل من البرازيل والأرجنتين وباراغواي واراغواي، وانضمت إليه فنزويلا التي تلعب دوراً رئيسياً في تنشيط التعاون بين دول جنوب القارة، من خلال تزويدها بالبترول وبأسعار مقبولة ومنخفضة عن السوق الدولية، بل وصل الأمر برئيسها هو غوشافيز إلى شراء جزء من ديون الأرجنتين من صندوق النقد الدولي لتقليل الضغط عليها. ويعتقد المراقبون أن مسيرة التكامل والاندماج بإنشاء برلمان، وصندوق الجنوب لدول المنطقة سيؤدي حتماً إلى تجمع شبيه بالاتحاد الأوربي.

انظر: رضا محمد هلال: الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية المؤشرات والدلائل، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، إبريل ٢٠٠٦، ص ١٨٦. لزيادة المعلومات عن (الميركوسور) انظر محمد محمود الأمام: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٠٧.

(**) لزيادة المعلومات عن الكنيسة وأثرها في الحياة السياسية انظر، سلفادور دي ماداريجا: أميركا اللاتينية بين النسر والدب، ترجمة حسين الحوت، القاهرة، الدار العربية، ١٩٦٢، ص ٢٦.

^{١٢} هانس بيتر مارتن - هارلد شومان: فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، (عالم المعرفة) الكويتية، العدد ٢٣٨، ص ٢٩٨.

القدرة على الحصول على الائتمان والخدمات المالية، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتنفيذ سياسات اجتماعية فاعلة^{١٣}.

المطلب الثاني : مراحل اليسار في أمريكا اللاتينية وتأثيرها في العملية السياسية:

الواقع، أن قوى اليسار تحكّم الآن ٨٠ % من شعوب القارة اللاتينية، لاسيما وأن لهذا اليسار تاريخ طويل في هذه القارة، وقد مر بأربعة مراحل تاريخية وهي كما يأتي:

المرحلة الأولى- بدأت عام ١٩٥٧ متأثرة بالثورة الكوبية ودامت مايقارب عشر سنوات.

المرحلة الثانية - كانت بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٦ وتمثلت باليساريين الذين نقلوا أفكارهم إلى الشارع وميليشياتهم المسلحة إلى السياسة ففرضوا خيارهم الانتخابي وفازوا بثقة الأكثرية ثم أُطيح بهم عن طريق الانقلابات العسكرية وحكم الدكتاتوريات، كما حدث في البرازيل (١٩٦٤) وتشيلي عام (١٩٧٣) بعد مقتل سلفادور اليندي، وفي بورا غوي (١٩٧٣)، والأرجنتين عام (١٩٧٦).

المرحلة الثالثة: في أمريكا الوسطى عام ١٩٧٩ عندما ثار (الساند نيون)^(*) في نيكاراكو بزعامة (اورتيغا)، وتأثر بتلك الثورة كل من غواتيمالا والسلفادور، في الوقت الذي كانت تجري انتخابات ديمقراطية في بلدان أمريكا اللاتينية.

المرحلة الرابعة -بدأت تحديدا عام ١٩٩٨ وحتى الوقت الراهن، بعد أن أصبحت أحزاب اليسار تحكّم مايقارب ثلاثة أرباع أمريكا اللاتينية، وكان وراء كل ذلك الفقراء الذين لهم الدور الحاسم في صعود هذه الأنظمة. فبعد نجاح (هوغو شافيز) اليساري في الانتخابات عام ١٩٩٨ والذي فاز بالانتخابات لمرةٍتين، جاء بعده اليساري البرازيلي (لوبيزينا سيو دي سيلفا) الملقب ب(لولا) زعيم حزب العمال عام ٢٠٠٢ والذي فاز بالانتخابات لمرةٍتين أيضا.

وفي الأرجنتين فاز (كريشندر) ذو التوجه اليساري، وقد استطاع النظام الحاكم المحافظة على معدل الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولم يتخل عن مسؤوليته في استكمال الإصلاح الديمقراطي، ولم تكن المسيرة سهلة في الأرجنتين كما لم تكن سهلة في البرازيل. وفي الحالتين تدخلت القوى الاجتماعية التي تضررت ضررا شديدا خلال مرحلة (النيوليبرالية المتوحشة) وحاولت أن تمد أيديها إلى الحكومة لتساعد في إصلاح مواقع الخلل والفوضى. في الأرجنتين مثلا احتل العمال المتوقفون عن العمل المصانع التي هجرها أصحابها حين هربوا إلى خارج البلاد مع أموالهم وأرباحهم وديونهم. وفي البرازيل قام نصف مليون فلاح بإنشاء جمعيات تعاونية باستصلاح الأراضي غير المزروعة بسبب إهمال أو نزوح الملاك أو التحول إلى المضاربات المالية. وفي الحالتين حالة الأرجنتين وحالة البرازيل احترمت الحكومتان التزامهما بالديمقراطية وتداول السلطة، وجاءت (كريستينا) زوجة الرئيس (كريشندر) رئيسة للأرجنتين على أكتاف الأحزاب الأقرب إلى الطبقة العاملة. وفي البرازيل استمر (لولا) رئيسا رغم انقسامات النخبة الحاكمة حول

^{١٣} رضا محمد هلال : المصدر السابق، ص١٨٨. للمزيد من المعلومات عن ظاهر الفقر في أمريكا اللاتينية، انظر كذلك في موقع www.fao.org.

^(*)الزيادة المعلومات عن (الساندينستا) انظر نادبة محمود مصطفى : الثورة والثورة المضادة في نيكاراكو الإبعاد الإقليمية والدولية، مكتبة النهضة، القاهرة، سنة الطبع ١٩٨٨، ص٦٨ وما بعدها.

السياسات الاقتصادية وخاصة بسبب تدخلات خارجية حول زراعة الذرة وغيرها من محاصيل الطاقة^{١٤}. وفي باراغواي فاز بالانتخابات (ثابار فاسزلويز).

ويعد ذلك تولى الرئاسة في بوليفيا (إيفوموراليس) أول رئيس هندي الأصل متعهدا بانتشال الأغلبية في البلاد من قرون الفقر والتميز، وانتقد الصيغ الاقتصادية للسوق الحرة التي تدعمها الولايات المتحدة والمانحون الدوليون قائلاً أنهم فشلوا في القضاء على الفقر المزمن. وقد حقق (موراليس) خلال مدة حكمه القصيرة إنجازات مهمة إلا أنه تباطأ في تنفيذ برامج الاجتماعية، وبدأت الأقلية البيضاء المنحدرة من أصول أوروبية مهددة بالانفصال وإعلان دولتها على أراضي الإقليم الشرقي الغني بالثروة.

وفي تشيلي أصبحت (ميشيل بشيليت) ٥٤ عاماً أول رئيس امرأة وهي تنتمي إلى الحزب اليساري الاشتراكي، وهي الطيبة ذات الخطايا الأربعة، فهي امرأة وماركسية وغير متدينة ومطلقة، في مجتمع محافظ متدين، ورغم ذلك تقود (بشيليت) البلاد بنجاح بارز وان كانت بصعوبة، فالطبقة السياسية مازالت منقسمة بين تيار (نيولبيرالي في الاقتصاد واستبدادي في السياسة) وتيار ليبرالي ديمقراطي إصلاحية. الأول يريد استخدام القمع مثلما فعل الجنرال (بينوشيه) واستعادة سيطرة التطرف في اقتصاد السوق ونفوذ المؤسسات الدولية، والأخر يريد مواصلة الجهود لتحرير الاقتصاد من مبالغات اقتصاد السوق وتجاوزات رأسمالية واغتصاب ثروات الأمة^{١٥}.

وفي الأكوادور نجح (رافاييل كوريا) ذو التوجه اليساري والذي رفض عقد اتفاقية عقد التجارة الحرة مع أمريكا والذي هدد الولايات المتحدة بأنها أن استمرت في إلحاحها تمديد عقد أدارتها للقاعدة العسكرية الأمريكية بمدينة (مانتا) بالأكوادور فسوف يطالبها على الفور بالسماح لبلاده بإقامة قاعدة عسكرية أكوادورية في ولاية فلوريدا الأمريكية!

وفي نيكاراغوا فاز بالانتخابات (دانيال أورتيكا) قائد الساندينستا إلى الرئاسة بعد أكثر من ١٦ عاماً من طرده من المنصب وفاز بسهولة في الجولة الأولى من الانتخابات، ومع كل ماذكر، أن الجناح اليساري يضغط بقوة على الأنظمة السياسية في كل من بيرو والمكسيك وكولومبيا، فعلى الرغم من فوز (اولانتا هومالا) الحليف القريب لشايفيز بالجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية البيروفية ولكنه هزم بانتخابات الإعادة بفارق ٥% فقط لصالح الرئيس السابق (ألان كارسيا) ذي التوجه يمين الوسط.

وفي تموز عام ٢٠٠٦ شهدت المكسيك واحدة من أكثر الانتخابات الرئيسية توترا في تاريخها وهزم اليساري (اندرز مانويلا اوبرادو) في انتخابات متنازع عليها بشدة بأقل من ١% لصالح (فيليب كالديرون) من حزب العمل الوطني الحاكم. وأعيد انتخاب اليميني الفارواويريب رئيسا لكولومبيا عام ٢٠٠٦ في انتخابات لم يحضرها سوى ٤٥% من الناخبين^{١٦}.

^{١٤} انظر في شبكة الانترنت، جميل مطر: قصص سياسية من أمريكا اللاتينية، صحيفة الخليج الإماراتية تاريخها ٢٠٠٧/١١/١٣.

^{١٥} المصدر نفسه.

^{١٦} تقرير سنوي: مد يساري في أمريكا اللاتينية، في موقع www.xinhuanet.com

أن نجاح هذا العدد الكبير من القادة اليساريين في استخدام السلطة في دول القارة اللاتينية وصفقتها الصحف اللاتينية ب(النجاح المتعاقب) ، وعلقت الصحف الأمريكية عليه بأنه يمثل(تسونا مي يساري ضرب هذا الإقليم) .

٢-١ أسباب صعود اليسار في دول أمريكا اللاتينية

الواقع ليس من الصعب تحديد الأسباب التي دفعت أمريكا اللاتينية للتحول نحو اليسار، أن عودة القارة اللاتينية الى اليسار لايعني العودة إلى شكل ماركسي او اشتراكي خالص، فالقيادات اليسارية الجديدة في الدول التي ذكرناها سابقا، بشكل عام، ترفع شعارات يسارية واضحة عن العدالة الاجتماعية والديمقراطية الشعبية باستخدام أساليب مختلفة هي اقرب إلى أساليب الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، مع قدر كبير من البرجماتية السياسية في محاولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تعامل ايجابي مع حقائق المجتمع الدولي الراهن وهذه القيادات تبدي حرصها على المسار الديمقراطي وتطرح برنامجا بديلا عن سياسة المواءمة التي تفرسها المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية.

أن ما يجري في أمريكا اللاتينية هو اتجاه نحو صعود قيادات شعبية تعلن انحيازها للفقراء ورفضها للعولمة الظالمة وتكثر من نقدها للسياسات الأمريكية .
ويجب ملاحظة أن هذه الظاهر العالمية الجديدة أتت إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع والحاملة معها من الشعارات ما هو اشد في التطبيق العملي من شعارات الثوريين المحترفين.

على أية حال ، يمكن اختصار الأسباب التي دفعت أمريكا اللاتينية للتحول نحو اليسار بالعوامل الآتية:

أولاً: التجاهل الأمريكي لمشاكل القارة حتى أن الرئيس بوش في أثناء مشاركته في المنتدى السياسي للأمريكتين، الذي انعقد في واشنطن في يونيو عام ٢٠٠٥، قد بدأ متعجلا بصورة ملفته للنظر في أثناء ألقاء كلمته أمام المنتدى، التي لم تستغرق سوى ١٣ دقيقة، وكان لسان حاله يقول: ليس لدي وقت لأمريكا اللاتينية. فضلاً عن اتهام واشنطن بالمساهمة في تعميق أزمات القارة سياسيا واقتصاديا وعسكريا. فضلا عن خروج دول أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة من دائرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور ملامح الشيخوخة على نظام كاسترو في كوبا، وفي ظل انشغالها بالحرب على الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتركيزها على قضايا الشرق الأوسط، وشرق آسيا والعلاقات الاقتصادية التنافسية مع الصين^{١٧}.

ثانياً: أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد ساعد اليسار في أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة من خلال إزالة وصمة العار الجيوبولوتيكية من أمامها، إذ لم تكون واشنطن فيما بعد قادرة على اتهام أي نظام حكم يساري في القارة بأنه تحت قيادة الاتحاد السوفيتي،

^{١٧} سمير سعيد : رياح الاشتراكية تهب على القارة اللاتينية ، في موقع www.islamonline.cc.com . انظر أيضا رضا محمد هلال، مصدر سابق، ص ١٨٧.

ولم تعد الحكومات اليسارية مجبرة على الاختيار ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وذلك ببساطة أن الدولة الأخيرة قد اختفت.

ثالثاً: فشل الإصلاحات الاقتصادية في حقبة الثمانينيات والتسعينيات، في ظل الحكومات اليمينية، بعد أن اعتنق أغلب قادة أمريكا اللاتينية آنذاك إنموذجا اقتصاديا لليبرالية الجديدة مدعوماً بالمؤسسات المالية الغربية، ودفعوا إلى نقشف مالي وخصخصة صناعات الدولة ورفع الحواجز أمام التجارة الحرة، مما أدى إلى تفاوت اجتماعي شديد، وزيادة عدد الفقراء، وتركيز الثروة والدخل والسلطة بيد الأقلية الحاكمة. كانت جميعها تعني انه كان يجب أن يحكم أمريكا اللاتينية التيار اليساري، لقد أدلت الجماهير شديدة الفقر بأصواتها لتلك السياسات التي كان يأملون منها أن تجعلهم اقل فقرا. وفي هذا السياق يأتي الصعود اليساري الراهن كاستجابة لتلك السياسات وبحثا عن سبيل للعلاج من أثارها الاجتماعية والاقتصادية المنفذة في القار خلال الحقبة المذكورة سابقا، عاجزة عن تحقيق ما وعدت به. لقد كانت معدلات النمو الاقتصادي في القارة متردية بشكل يلفت الانتباه، فقد بقيت اقل نموا للفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٨٠، وأيضا كانت اقل من نظيراتها في الدول النامية الأخرى، خاصة الصين والهند وماليزيا وبولندا.. الخ. فقد شهدت كل من البرازيل والمكسيك مثلا معدل نمو ٦% للعام. بينما من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠، كانت معدلات نموها اقل من ٣%^{١٨}، أن معدلات النمو المنخفضة تلك يعني استمرار الفقر المدقع، والتفاوت الاجتماعي، والبطالة المرتفعة والبنية التحتية المتردية. ناهيك عن السياسات الليبرالية الاقتصادية المستغلة والتي كانت سببا فيما تشهده أمريكا اللاتينية من انقلابات بيضاء على منهج السياسة الأمريكية في القارة، وكانت سببا أيضا لتتجه القارة أكثر من ذي قبل إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، أما من خلال تطوير السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي (ميركوسور)، أو من خلال ظهور مشروعات جديدة مثل البديل البوليفاري، الذي تسعى فنزويلا إلى أن يحظى بدعم وتأييد قادة القارة في محاولة لمواجهة النفوذ الأمريكي.

رابعاً: أن حلول الديمقراطية واسعة الانتشار ودعم الانتخابات الديمقراطية كسبيل وحيد للسلطة كان سيقود عاجلا أم أجلا لانتصار اليسار. بسبب الوضع الاجتماعي، والديمقراطي، والعرقى للإقليم. صحيح أن قطاعات واسعة من مجتمعات أمريكا اللاتينية قد رحبت بالديمقراطية ودعمتها، إلا أن الديمقراطية لم تفعل الكثير لمحاربة وتقليص الأوبئة المستشرية في القارة من فساد مالي وأداري، والحكم غير الفعال، وتركز السلطة في أيدي القلة، والاهم من كل ذلك استمرار الفقر المدقع، ومن جهة أخرى، أن عملية المقرطة صاحبها تعاضم ونفوذ الاتحادات العمالية والمنظمات الفلاحية ومجالس الأحياء وغيرها من منظمات المجتمع المدني إلى وضع مواقع

¹⁸ Gorg.G.Castaneda: Latin Americas left turn. Foreign Affirs.vol.1.No3،

أعداد هدى البكر، انظر الموقع www.ahram.org. انظر أيضا جورج جي، كاستنيدا: التحول اليساري في أمريكا اللاتينية، ترجمة صفاء روماني، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٤٧، لسنة ٢٠٠٨، ص ٧٩.

النفوذ ، بدلا عن الأحزاب اليمينية والاوليجاركيات المسيطرة على عملية صنع القرار داخل الجيش والبيروقراطية . وكان طبيعيا أن تتجرف هذه العملية النقدية بالمزاج الانتخابي ككل نحو اليسار. فضلا عن ذلك، فقد أدى اقتران عملية المقرطة تلك مع تفاقم مؤشرات اللامساواة الاجتماعية إلى تبني الحركات السياسية اليسارية لخطاب اجتماعي بالمعنى الواسع للكلمة ، بهدف تفكيك أبنية اللامساواة تلك وإكساب السياسة ملمحا شعبيا في مواجهة الطابع البرجوازي الفوقي للعبة الديمقراطية^{١٩} .

خامسا: أن وصول الأحزاب اليسارية وأحزاب يسار الوسط إلى السلطة، والتي استطاعت ومن ثم الإيفاء بتعهداتها مما منحها ثقة الجماهير الفقيرة وبالتالي ساعد هذا على تعزيز توقعات الجماهير من فوز الحزب اليساري في بلد آخر في المنطقة.

٢-٢- اشكال جديدة للنظم اليسارية:

أذا كانت النجاحات الانتخابية لليسار تشترك في الكثير من الملامح ، فأنها لا تنتهج المسارات نفسها فهناك فروقا داخل اليسار اللاتيني، يأخذ في نظره الأصول الفكرية والسياسية لفصائل اليسار المختلفة ، إلى جانب السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تتحرك فيها وتحكم خياراتها الإستراتيجية ويبدو أن هناك تيارين رئيسيين في توجه اليسار.

اليسار الأول: ويمثل إنموذج يساري أصلاحي اقرب للخط الاشتراكي الأوربي ، ونجد في بعض تصوراته من نهج الطريق الثالث^(٢) الذي بلوره المفكر البريطاني (أنتوني غيدنز) وتبناه حزب العمال الانكليزي في عهد رئيس الوزراء السابق (بلير)^{٢٠} .

يطبق هذا الأنموذج حاليا في البرازيل ، أهم بلدان المنطقة وأكثرها حضورا في الساحة الدولية ، كما نجده في شيلي والاوروغواي، اللذين تحكهما تشكيلات يسارية معتدلة ورثت الأحزاب الشيوعية السابقة. ومع هذا هو يسار قادم للساحة السياسية من خلفيات ماركسية أو كاستروية – جيفارية (نسبة إلى فيدل كاسترو وجيفارا اللذان دعا إلى حرب عصابات في جميع دول أمريكا اللاتينية قوامها الفلاحون المسلحون من اجل تحرير هذه الدول من الفقر والتبعية) أو حتى اشتراكية ديمقراطية ، هذا اليسار تحلى منذ البداية بروح نقدية تجاه تجارب بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وغيرها من بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة واتخذوا منها موقفا رافضا نتيجة طبيعتها الشمولية الظاهرة للعيان .

وهنا نقطة التمايز الأهم: اليسار اللاتيني القادم من الخلفيات السابق ذكرها ظل بعيدا عن أروقة الدولة، وارتبط منذ البداية بنضال الجماهير من أسفل والتي أفرزت احد أهم الظواهر السياسية في أمريكا اللاتينية منذ سبعينيات القرن الماضي، وهي الحركات الاجتماعية الجديدة التي لم تتشغل في المجمال بالأسئلة التي هيمنت على الجدل السياسي خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مثل كيفية الاستيلاء على السلطة

^{١٩} عمرو عبد الرحمن : صعود اليسار في أمريكا اللاتينية ، انظر موقع www.bosla.org.com .
^(٢) الطريق الثالث، فلسفة سياسية أوجدها حزب العمل الجديد في بريطانيا، وانتهجتها قيادات وسطية ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، تلتزم بالمحافظة على قيم الاشتراكية مع الإقرار في الوقت نفسه بضرورة انتهاز سياسات السوق من توليد الثروة وتحاشي عدم المساواة والتفاوت في الميدان الاقتصادي. انظر أنتوني غدنز: مصدر سابق ، ص ٧٥٣ .
^{٢٠} السيد يسين : الطريق الثالث ، أيديولوجية سياسية جديدة ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ٦٠ وما بعدها . انظر أيضا السيد ولد اباه : ديمقراطية أمريكا اللاتينية اليسارية ، جريدة الشرق الأوسط ، ٢ نوفمبر ٢٠٠٧ العدد ١٠٥٦٦ .

السياسية، الانقلاب أم الانتخاب؟ العسكر أم الشارع؟ أو أي النظم الاقتصادية أجدر؟ التأميم أم الملكية الخاصة؟ لان هدفها لم يكن الاستيلاء على السلطة السياسية بأقصر الطرق الممكنة، وإنما بأجراء تعديلات جوهرية في علاقات السلطة القائمة أو على الأقل تغيير آلية عملها، فاتجهت هذه الحركات إلى التركيز على العمل في وسط الإحياء الفقيرة وشكلت مجالس لرقابة أنفاق المجالس المحلية المنتخبة، كما أولت الأهمية القصوى للنضال المصنعي.

على الجانب الآخر يشكل الانفتاح على الاقتصاد العالمي ضرورة لهذا التيار ولذا فإن موافقه الأكثر تصلباً في التفاوض مع المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تهدف إلى تعظيم الفائدة من الاندماج في حركة الاقتصاد العالمي وليس الانعزال عنه. ومن حيث العلاقة مع الولايات المتحدة، فقد اسقط هذا التيار ترسانته الأيديولوجية التقليدية الناتجة من مرحلة حرب العصابات لتحل محلها نزعة برجماتية تخضع السياسة الخارجية لمقتضيات مشروع النمو والديمقراطية المحليين^{٢١}.

اليسار الثاني: نموذج راديكالي شعبي بنغمة ثورية عاتية، يعبر عنها أعلى تعبير خط الرئيس الفنزويلي (شافيز) الذي يجمع بين نزوع قومي تقليدي ونزعة عالم ثالثة صدامية وطموح إقليمي للتميز عن الجارة الشمالية القوية يقوده إلى التحالف مع كوبا كاسترو، كما نجده مع كل من (كيرشنر) في الأرجنتين و(إفو موراليس) في بوليفيا. وهذا اليسار يأتي من خلفية متباينة تماماً وأصوله تشكلت بالكامل داخل أمريكا اللاتينية وينتمي إلى الثقافات المحلية المسيطرة أكثر من انتماءه إلى أفكار قادمة من التاريخ الأوربي بشقيه الليبرالي أو الاشتراكي النقدي، أما أصوله التنظيمية والسياسية فتعود إلى التجارب الأشهر في أمريكا اللاتينية خلال الخمسينات من القرن الماضي، والتي تسمى النظم الاندماجية الشعبوية والشغل الشاغل لهذا اليسار هو فرض الاستقرار السياسي وضبط الشارع في مواجهة خطر التثوير. ويتم ذلك من خلال التوسع في الأنفاق على الطبقات الأفقر والنهوض بمستوياتها المعيشية من خلال التعليم والعلاج المجانيين ومختلف مكونات شبكات الضمان الاجتماعي المعاصر. ولتمويل هذه البرامج لا تلجأ تلك النظم عادة لفرض الضرائب على الدخل، خاصة دخول الطبقات المتوسطة فبدأت في تمويل هذه البرامج من خلال تأمين كل مصادر الربح الممكنة^{٢٢}.

إن يمكن القول أن اليسار اللاتيني انقسم إلى يسار سلطوي شعبي قوامه يتشكل داخل أروقة الدولة وهمه الرئيس استعادة إنموذج الدولة التوزيعية ولا يشعر بالارتياح اتجاه سياسات التعبئة الاجتماعية الواسعة التي تقودها الحركات الاجتماعية. إلا أنه في الجانب الآخر تشكل (يسار ديمقراطي) تقوم أطروحاته الرئيسة على افتراض أن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وإلغاء التمييز الاجتماعي كافة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تعميق

^{٢١} عناصر ملف: أمريكا اللاتينية ما بين التحولات السياسية وسيناريوهات المواجهة، انظر الموقع

www.islamicnews.net

^{٢٢} المصدر نفسه.

الممارسة الديمقراطية واستقلالية الحركات الاجتماعية ، وليس بالضرورة من خلال سياسات التأمين أو الاصطدام بالولايات المتحدة الأمريكية .

ففي البرازيل على سبيل المثال ، كان (لولا) واضحا منذ البداية ، حتى قبل انتخابه انه لم يجر تغييرات درامية في سياسات سلفه الليبرالي (كاردسو) وانه لم يخل بالاتفاقات الموقعة مع صندوق النقد الدولي وغيره من جهات التمويل الدولية ، ومع وصوله للسلطة استطاع من خلال هذه السياسات تحقيق فائض سنوي في الموازنة العامة، على الرغم من تباطاً في معدلات نمو الاقتصاد البرازيلي ، ولم تمنع العلاقات الودية بين إدارة بوش و(لولا) التي توجتها زيارة بوش للبرازيل في نوفمبر ٢٠٠٦، اختلاف البرازيل مع الولايات المتحدة حول قضايا إصلاح الأمم المتحدة وتحرير التجارة الدولية. كما لعبت البرازيل دوراً محورياً في دعم تجارب التنسيق جنوب - جنوب في المحافل الدولية ومد جسور علاقات ودية مع كوبا كاسترو . و(لولا) هو الذي نجح في الدعوة لحوار عربي - أمريكي لاتيني عام ٢٠٠٥.^{٢٣}

وتصف الصحف الأمريكية (لولا) بأنه من أكثر الليبراليين اللاتينيين تعقلاً، لأنه أكبرهم سناً، ولان (شافيز) يميل إلى العسكرية، و(موراليس) يميل نحو العنصرية. ولان البرازيل، كما كتب رئيس تحرير (فورين افيرز)، دولة (علاقة وعاقلة)، رغم أنها أخذت نصيبها من التقلب بين حكومات محافظة وحكومات ليبرالية خلال العشرين سنة الماضية، لم تتحالف مع الولايات المتحدة مثل (شيلي)، ولم تعارضها مثل (فنزويلا). وحافظت، حتى خلال سنوات الحرب الباردة، على علاقة (تفاهم واحترام متبادل) مع الولايات المتحدة.

والحال كذلك في تشيلي، فخلال ١٦ عاما متواصلة من حكم اليسار برئاسة (لاجوس) والتي استمرت بعد انتخاب (ميشيل باشيلية) فقد قفزت مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بمعدلات قياسية. وكذلك الحال في اوروجواي تحت حكم (فازكويز) أما على الصعيد الخارجي فسياسة هذه الأنظمة كانت ابعد ما تكون عن الاقتسام بين العمالة لأمريكا وقوى الامبريالية العالمية والصدام السافر على طريقة (شافيز). بل ضربت هذه الأنظمة اليسارية نموذجاً في كيفية إخضاع علاقاتها الخارجية لأهداف مشروعها المحلي في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتعميق الممارسة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، وقعت شيلي تحت رئاسة (لاجوس) اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين مع إدارة الرئيس بوش في بدايتها كما ردت واشنطن بتأييد مرشح شيلي لرئاسة منظمة الدول الأمريكية، ولكن لم يحل ذلك دون معارضة شيلي الحازمة لاحتلال العراق خلال عضويتها لمجلس الأمن عام ٢٠٠٣، إلى جانب رفضها القاطع لاي تعاون مع الإدارة الأمريكية في هذا الإطار.^{٢٤}

^{٢٣} جميل مصعب محمود، الانتخابات في البرازيل، في : مؤلف جماعي (النظم الانتخابية في العالم) ، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، سنة ٢٠٠٧، ص ٦٦.

^{٢٤} الواقع لقد استشاط البيت الأبيض غضبا عندما عارضت تشيلي والمكسيك ، ممثلي أمريكا اللاتينية في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣، وهما الحليفتين الأقرب لواشنطن في المنطقة ، أن قرار المصادقة على غزو العراق في الحقيقة - من بين الأربعة وثلاثين دولة في أمريكا اللاتينية والكاريبي أيدت سبع دول منها فقط الحرب على العراق . وكانت ست دول منها تتفاوض مع الولايات المتحدة حول مسائل تجارية في ذلك الحين وهي (كوستاريكا ، الدومنيكان ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراغوا وبنما)، والسابعة كانت كولومبيا التي تتلقى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار في العام على شكل مساعدات عسكرية أمريكية .

أما في اورجواي، فقد استطاع الرئيس (فازكويز) أن يبدأ مفاوضات ناجحة لتوقيع اتفاقية تجارية حرة مع الولايات المتحدة وان يوقع اتفاقية لدعم الاستثمارات المتبادلة مع الإدارة الأمريكية، ولكن لم يمنعه ذلك من استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع كوبا بعد سنوات طويلة من القطيعة وقفز معدلات التبادل التجاري بين البلدين برغم المعارضة الأمريكية الحادة.

في الجانب الآخر، هناك إنموذج (يسار شعبي) بنغمة ثورية عاتية ، يعبر عنها أجلى تعبير خط الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز والذي تقود حكومته ثورة لامثيل لها (فهى ليست اشتراكية ولا شيوعية) بل أنما هي (ثورة بوليفارية)^(*) والتي تقدم التجربة الأكثر راديكالية في مناهضة العولمة. وقد استطاع النظام الفنزويلي بقيادة (شافيز) من تأمين مصادر الثروة الطبيعية، واستعادة الملكية العامة لصناعة الكهرباء والهاتف من الشركات الخاصة، واستطاع أن يحقق نموا اقتصاديا وصل إلى ٩% وهو من أعلى اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية، وقد استطاع تخفيض عدد الفقراء ، وقضى على الأمية باعتراف الأمم المتحدة ، وقلص البطالة إلى اقل من ٢% شهريا بعد أن تعدت، ٢٠% سنويا، وانهار التضخم إلى ٥٠%، بعد أن وصل سابقا إلى ١٠٣% على حد تعبير (ريمون قبشي)^{٢٥}. ورغم أن شافيز يعد كاسترو معلمه ، فقد خالفه واعتمد على انتخابات حرة وحكومة ديمقراطية. هذا فضلا عن أن (شافيز) استفاد من ثروة البترول، بينما اعتمد كاسترو على مساعدات المعسكر الاشتراكي السابق.

فضلاً عن (شافيز) هناك كل من (كيريشنر) بجذوره البيرونية في الأرجنتين، (ومورليس) في بوليفيا بجذوره النضالية ودعايته اليسارية. ففي الأرجنتين فاز اليساري (كيريشنر) في الانتخابات بنسبة ٧٠% من السكان بعد حالة عدم الاستقرار في بلاده وأزمة اقتصادية طاحنة ونجح في أخراج وطنه منها بشكل فعال، وتمت السيطرة على التضخم، وعاد النمو وانخفضت معدلات الفائدة، وتعهد بتوزيع المال للفقراء ورفض السياسة الأمريكية في المنطقة والتجارة الحرة بين الأمريكيتين، فضلا عن رفضه التعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد وصفه احد كتاب أمريكا بالقول (أن الكر وموسومات البيرونية في الشريط الوراثي للأرجنتين سوف تبقى مسيطرة على كيريشنر)^(*).

وفي بوليفيا والتي رغم أن حكمها لم يعد دكتاتوريا منذ عشرين عاما لكنها مازالت تراوح بين ديمقراطية شعبي غير المهيأ بأكثريته، ودكتاتورية السياسيين التقليديين المرتبطين بالعولمة السياسة الأمريكية والأوربية والشركات الخاصة ، فهذا البلد الصغير نحو (تسع ملايين نسمة) والذي يعد من أفقر دول العالم، يملك ثاني اكبر احتياطي للغاز الطبيعي في أمريكا اللاتينية بعد فنزويلا، وعندما ترى ثرواته النور تحتفي وتتبعثر بيد نحو مئة عائلة تمسك أكثر من نصف

المصدر: بيتر حكيم: هل ستفقد واشنطن أمريكا اللاتينية؟ ترجمة صالح خضر أبو ناصر. مراجعة احمد حسن ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، العدد ١٤٧ ، ابريل ٢٠٠٨ ، ص ٦٤ .

^(*)الثورة البوليفارية: تعود جذور الثورة البوليفارية إلى التفسيرات الاشتراكية الديمقراطية للمثل العليا التي نادى بها سيمون بوليفار الزعيم الثوري الذي ظهر في فنزويلا في عام ١٨١٠ ، ويشتهر بوليفار في الحروب من اجل استقلال أمريكا الجنوبية ، وهو من مؤسسي السياسات الشعبوية التي انحازت إلى عامة الناس وابتعدت عن النخب .

^{٢٥} ريمون قبشي وهو مستشار الرئيس الفنزويلي ، في رده على فيصل القاسم ، المصدر: القدس العربي ، بتاريخ ٧ - ١ - ٢٠٠٨ .

^(*)انظر جورج جي ، كاستنيد : التحول اليساري في أمريكا اللاتينية ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

خيرات البلاد. ولمواجهة كل هذه الإخفاقات والتحديات فقد فاز (موراليس) في بوليفيا وهو المرشح اليساري بالانتخابات عام ٢٠٠٥، وهو أول رئيس هندي، وقد حصل على أكثرية الأصوات حتى في مدن (الببض) الغنية في حين يشكل الهنود الأصليون نحو ٦٤% من السكان، ويطمح أن يرفع الحظر القانوني على زراعة (الكوكا) وهي ثالث منتج له في العالم وانتقد الصيغ الاقتصادية للسوق الحرة التي يدعمها الولايات المتحدة والماتون الدوليون قائلًا (أنهم فشلوا في القضاء على الفقر المزمن). وقد استطاع (موراليس) الإيفاء بأهم وعد قطعه في الانتخابات، وهو تأمين الثروات الأساسية في البلد كالنفط والغاز، وإنهاء خصخصة المياه وقطاعات الخدمات العامة الأخرى.

وفي الأكوادور فاز الاقتصادي اليساري (رافائيل كوريا) برئاسة البلاد عام ٢٠٠٦، وهو يساري مسيحي ورفض عقد اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وتعهد بإغلاق القاعدة الأمريكية في بلاده وتعهد أيضا بأن ينفق المزيد من دخل النفط في البلاد على الفقراء. ويشكل الهنود ٤٠% من سكان الأكوادور، واقتصاد هذه الدولة زراعي ذا بنية إقطاعية إذ يستحوذ الملاك الكبار (٢٤٠) إقطاعي على أكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية وهو رقم يوازي ما يمتلكه ٣٥٠,٠٠٠ الف فلاح^{٢٦}.

من خلال ما ذكر، يتضح أن المبادئ الاشتراكية التي تأسس عليها اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية بعيدة تماما عن اشتراكية الاتحاد السوفيتي الفاشلة إذ تقوم المبادئ الجديدة على أسس ديمقراطية، تحترم تعدد الآراء، وتفتح باب المشاركة للمرأة في الحياة السياسية وتحافظ على البيئة وتعمل على تحقيق رعاية اجتماعية وصحية وتعليمية أفضل، ومحاربة الفقر، وكل هذا يحقق الترابط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.

وعلى الرغم من اتفاق اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية على تبني النهج الاشتراكي، إلا أن هناك تباينا في توجهات هذه الدول، فمنهم (اليسار الشعبي) من يرفض شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والليبرالية الغربية ويهدد بقطع الاتفاقات التجارية مع الولايات المتحدة، فيما يخص التجارة الحرة ما بين الأمريكيتين. في حين أن الآخرين والذين يصنفون من جناح (اليسار الديمقراطي) المعتدل فهم يبدون رغبتهم في عدم نقض الاتفاقيات ودأبوا على بث الطمأنينة في الاستثمارات والمستثمرين الأجانب في بلادهم

٣-٢- اليسار والعملية السياسية:

الواقع أن النقاش الدائر عن (يسار ديمقراطي) و(يسار شعبي) في أمريكا اللاتينية في السنوات الماضية، يعكس بحق تشويشا شاملا على مستوى العالم، حول ما يعنيه أن تكون يساريا في القرن الحادي والعشرين، بسبب اختلاف الرؤى والمصالح بين الكتاب والمحليلين حول هذه الموضوع، ولكن لايعني ذلك أن ليس هناك اتجاه عام له، ويستطيع المراقب أن يميز الحدود الدنيا لهذه التوجهات من خلال النقاط الآتية:

أولا: العلاقات الخارجية:

١ - القضية الجيوبولوتيكية، وهذا يستلزم معرفة مواقف نظم الحكم في القضايا الجيوبولوتيكية أو التحدث عن سياستها الداخلية، على الرغم من أن كلا الأمرين على اتصال. كون السياسة الداخلية امتداد للسياسة الخارجية، ولكن رغم ذلك أن

^{٢٦} حسان محمد شفيق العاني : الأنظمة السياسية لدول أمريكا اللاتينية ، وزارة التعليم العالي جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٩، ص ١٢٠ .

أنظمة الحكم لتكون بالضرورة منسجمة لمواقف قادة دول أمريكا اللاتينية من القضية الجيوبولوتيكية الرئيسية، وهي موقفهم من الولايات المتحدة، ويبدو أن الغالبية العظمى من دول القارة ابتعدت مسافة ملموسة عن الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، وان المسؤولين الأمريكيين على علم تام بأن صوتهم لم يعد مسموعا بالاحترام والخوف كما كان في الماضي، وان المرشحين اليمينيين ما عادوا يكسبون الانتخابات باستثناء (كولومبيا)^{٢٧}.

٢ - المؤسسات الدولية المانحة: أن هذه المؤسسات والتي تتمثل بمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي واتفاقيات التجارة الحرة التي تطرحها الولايات المتحدة، أصبحت الآن أقل مما كانت عليه منذ عقد من الزمن، والسبب في ذلك أن حكومات اليسار واليسار الوسط التي تسلمت السلطة في دول أمريكا اللاتينية قد وضعت الكثير من العقبات في طريق تلك المؤسسات، فمن الناحية الاقتصادية حققت بعض دول القارة تقدما جيدا في اتجاه التكامل الاقتصادي والاستقلال عن تلك المؤسسات الاقتصادية التي تتحمل الوزر الأعظم في خراب القارة. وربما كان أكبر نجاح حققته أمريكا اللاتينية للخمس سنوات الماضية هو المتعلق بكل ارتباطها بصندوق النقد الدولي، المعروف أن أمريكا اللاتينية وحدها كانت تحصل في عقد التسعينيات على أكثر من ٨٠% من قروض صندوق النقد الدولي، بينما لايزيد ما تحصل عليه الآن عن ١% من هذه القروض^{٢٨}.

ثانيا: القضايا الداخلية المهمة

١ - قضية السكان الأصليين: وهذه من القضايا الداخلية (الحساسة) وهي قضية مايسمى بالسكان الأصليين (الهنود) والموجودين في العديد من دول القارة خاصة في بيرو وبوليفيا والإكوادور والبراغواي والبرازيل والمكسيك وتشيلي والمتواجدين أيضا في أمريكا الوسطى والكاريبية، وقد عانت هذه الشريحة من المجتمع من ظلم وفقير وتجاهل طوال أكثر من قرنين من الزمن، لكن اليوم هناك بداية لحل القضية من خلال الاعتراف بحقوقهم ويعود ذلك لجزء كبير منه نتيجة الوعي المتزايد والتعبئة السياسية لأولئك السكان، فقد كانت التعبئة السياسية لهم عاملا حاسما في انتخاب (ايفو موراليس) في بوليفيا الذي كان هو نفسه من تلك الأصول العرقية وكذلك الأمر يتعلق بنجاح (رافائيل كولديرا) في الإكوادور، وينطبق الأمر عن (الزاباتيسا) في المكسيك، وحتى في البلاد التي يشكل السكان الأصليون نسبة صغيرة من السكان مثل تشيلي أصبح كفاحهم الآن قضية كبرى يجب أن تعاملها الحكومة بالانتباه الواجب.

٢ - قضية الإصلاح الزراعي: تعد المزارع والملكيات الإقطاعية الكبرى من أبرز الظواهر الاقتصادية في النظام الزراعي لأمريكا اللاتينية كما أنها قد تحولت إلى مؤسسة اجتماعية لها تأثيراتها الكبيرة في مقدرات الحياة لمجتمع القارة بما في ذلك

^{٢٧} ايمانويل ولرشتاين : مامعنى تحركت أمريكا اللاتينية يسارا في موقع كفاية ، انظر الموقع

<http://kefaya.org.com>

^{٢٨} انظر المصدر السابق. انظر أيضا جميل مطر، مصدر سابق.

الحياة السياسية، فضلا عن الحياة الاقتصادية، وكانت أهم أسباب التخلف فيها، وقبل أن تتبنى عمليات إعادة توزيع الأراضي في بعض الدول في القرن الماضي، كانت الملكيات الكبيرة التي تزيد عن ألف هكتار تسيطر على أكثر من ٩٠% من الأراضي الزراعية والرعوية في الوقت الذي يكون فيه الريفيون الشريحة الكبرى في مجتمع الدولة الواحدة. ففي بوليفيا بلغت نسبة هذه الإقطاعيات الكبيرة ٩٢% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية الحقلية الرعوية، وفي المكسيك كانت النسبة ٨٢% وفي فنزويلا ٧٩% وتشيلي ٧٣%، ولم يقتصر الأمر على هذه الدول فحسب بل يشمل الحال في البرازيل والإكوادور وبيرو والبراغواي وكولومبيا، ذلك أن ٣% من ملاكي الأراضي الإقطاعيين يستحوذون على ٧٠% من مساحة البلاد الكلية لهذا البلدان^{٢٩}.

هنا يجد اليساريون أقوى منطلق لهم، لاسيما هناك حركات اجتماعية قوية وفعالة في الساحة السياسية اللاتينية مثل (حركات الفلاحين) في المكسيك، و(حركات العمال العاطلين في الأرجنتين) و(حركات معدمي الأرض) في البرازيل. وجدير بالذكر أن حزب العمال البرازيلي قد انقلب فعليا على وعوده التي قطعها على نفسه بتنفيذ بعض الإصلاحات الملموسة في هذا الصدد، وقد كانت (حركة الفلاحين بلا أرض) الداعم الأكبر ل(لولا) في الانتخابات والتي خاب أملها فيه على الرغم من عدم توافر بديل عنه يعمل لمصلحتها. ولكن الحكومة البوليفية الجديدة بقيادة (موراليس) أعلنت أنها سوف تتحرك نحو الإصلاح الزراعي، ولو فعلت ذلك سوف يخلق تحركها هذا انتعاشا كبيرا مثل هذه الحركات في بلدان أخرى من القارة.

٣ - قضية السيطرة على (مصادر الثروات الطبيعية) على الرغم من تناقص أهمية هذه المعادن في الاقتصاد اللاتيني للمرحلة الاستعمارية مع مرور الزمن بسبب نضوب الكثير من مواردها، وتزايد أهمية الموارد الأخرى من المنتجات الزراعية والنباتية والحيوانية، إلا أن القارة لا تزال تحفل بالعديد منها والتي تعدت أنواعها مجموعة المعادن النفيسة إلى المعادن الصناعية مثل الحديد والنحاس وخامات الألمنيوم، فضلا عن الطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي والمياه أيضا. وهذا لا يعني دائما وبشكل مستقيم تأميم هذه الثروات، ولكن يعني بالتأكيد درجة ملموسة من سيطرة الدولة واحتفاظ الأمة بقدر ملموس من الدخل العائد من استغلالها، وهذا ما يحدث بحكم مطالبة بعض الحركات الاجتماعية، وهنا نجد العديد يطالب بحماية هذه الموارد، وهذا ما قام به كل من (شافيز) في فنزويلا و(موراليس) في بوليفيا. وهذا ما تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات وما عليها أن تصل إلى تسوية مع هذه الدولة أو تلك، والتي أصبح اليسار يحكمها. في العقود الماضية كانت هذه الشركات تستطيع ترتيب انقلابات موالية لها، ولكن أصبحت الانقلابات الآن أمر صعبا جدا^{٣٠}. وما فشل انقلاب ٢٠٠٢ ضد (شافيز) في فنزويلا إلا مثال واضح على ذلك.

^{٢٩} حسن طه نجم : أمريكا اللاتينية أرضا وسكانا، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٠، ص ٧٩.
^{٣٠} ايمانويل ولرشتاين، مصدر سابق.

٤ - الخدمات الاجتماعية: يتطلب من أنظمة الحكم الجديدة بوضع مخصصات ملموسة من الموارد الإضافية للتعليم على كل المستويات والمخصصات للهياكل المتعلقة بالصحة والخدمات العامة والطعام الرخيص. في قضية الإصلاح الزراعي كانت النتائج محدودة رغم أن احد الأسباب كان نقص في الموارد الحكومية. ولكن في الدول التي لديها إمكانات مادية جيدة فقد استطاعت التغلب على هذه المشاكل مثل فنزويلا كما ذكرنا سابقا.

٥ - قضية كبح جماح العسكريين من التدخل المباشر في مؤسسات اتخذ القرار القومية. أن أمريكا اللاتينية اليوم مختلفة جدا عن العقود الماضية التي سادتها الانقلابات العسكرية المدعومة من قبل الولايات المتحدة، فحسب الإحصاءات فأن القارة شهدت في القرن الماضي أكثر من ٥٥٠ انقلابا ناجحا^{٣١}.

ومن خلال النقاط التي ذكرت، نستطيع القول أن أمريكا اللاتينية تحولت نحو اليسار من الموقع الذي كانت عليه، والسؤال الذي يطرح هنا هل يستطيع اليسار أن يستمر ويتضاعف في السنوات القادمة أم لا ؟ . والسؤال الأهم هل تستطيع الولايات المتحدة قائدة العالم أن تستوعب يسارا في خاصرتها أو فئائها الخلفي؟

المطلب الثالث: تأثير العمليات السياسية في تراجع النفوذ الأمريكي في القارة اللاتينية:

الواقع أن مبدأ (مونرو ١٨٢٣) - الذي يقر برفض السياسة الخارجية الأمريكية لأي قوة خارجية بمد نفوذها إلى نصف الكرة الغربي- أصبح غير قائم. فعلى مدار قرنين، نجحت الحكومات الأمريكية في وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ. واستخدمته كمبرر لتدخلاتها في المنطقة، وطوال القرن العشرين، تم فرض ديكتاتوريات عسكرية لقمع الحركات الثورية. ونشأت النظم البرجوازية القومية التابعة للإدارات الأمريكية. لكن التغييرات السياسية والاقتصادية على وجه التحديد في التسعينيات حطمت هذا المبدأ والعلاقات السابقة.

فقد شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية في الآونة الأخيرة ركودا واضحا، نشأ عن عوامل عدة تضافرت مع بعضها البعض لتعزز في النهاية ذلك الوضع الراهن. فبعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩، كان هناك اعتقاد أمريكي بان توجه القارة اللاتينية نحو الديمقراطية، واقتصاد السوق سيكون له تأثير عميق في توطيد العلاقة بين القارتين، وصاحب ذلك العديد من الممارسات الفعلية ما دعم ذلك التوجه^{٣٢}:

- تقديم مقترح (برادي)، في إنهاء ديون أمريكا اللاتينية التي امتدت لعقود وخلفت ورائها أزمات اقتصادية في العديد من دول القارة.
- توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

^{٣١} حسان محمد شفيق العاني، مصدر سابق، ص ٤٥.

^{٣٢} بيتر حكيم : مصدر سابق ، ص ٦١ . انظر أيضا ، شيرين حامد فهمي : أمريكا اللاتينيةخروج عن النمط الأمريكي ،

- تهدئة وتيرة الحروب البينية في أنحاء القارة اللاتينية، خاصة الحروب الكبرى التي اندلعت في أمريكا الوسطى ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٥.
 - إنقاذ واشنطن للاقتصاد المكسيكي في عام ١٩٩٥.
- أما بعد عام ١٩٩٥، فقد اقتضت السياسة الأمريكية تجاه القارة بالتركيز فقط على القضايا (الملحة)، دون وضع استراتيجية واضحة الملامح والأهداف. ومن تلك القضايا تنامي الدور الصيني في القارة اللاتينية، وتنامي قوة الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لتزيد واشنطن بعدا عن القارة، مركزة اهتمامها على الشرق الأوسط ومحاربة الإرهاب وجاء غزوها لأفغانستان أولا ثم العراق ثانيا، لتبتعد أكثر فأكثر عن قضايا أمريكا اللاتينية. على أية حال، تواجه سياسات الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، تحديات داخلية وخارجية، وتتمثل بالنقاط الآتية:
- أولا: تحديث داخلية (أمريكية لاتينية) :**

وتشمل التغيرات الجوهرية التي حدثت في اغلب الأنظمة السياسية في بلدان أمريكا اللاتينية ، بعد أن أصبحت قوى اليسار تحكمها ، ورفضها الأخذ بالنموذج الأمريكي للإصلاح وهي:

١ - ١ - سياسات فنزويلا بقيادة هوغو شافيز والذي وصل السلطة عن طريق الانتخابات عام ١٩٩٨ ، والذي تعدد الولايات المتحدة بأنه خصم مزعج ويشكل خطرا على مصالحها الإستراتيجية في القارة اللاتينية، وانه يقود الصراع ضد اتفاقية التجارة الحرة بين الأمريكيتين، وانه يجعل الحياة مأساوية بشكل متزايد أمام الشركات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها، كما انه يدعم بطريقة أو بأخرى جماعات وقادة اليسار في الكثير من دول المنطقة مثل (مورليس) في بوليفيا و(دانيال أورتيجا) في نيكاراكوا وغيرهم الكثير، فضلا عن ذلك انه شكل تحالفا إستراتيجيا مع هافانا، وهو التحالف الذي يتضمن وجود ما يقارب ٢٠ ألف من المدرسين والأطباء والكوادر الكوبية في فنزويلا. ناهيك عن انه يغازل إيران والارجنتين في قضايا التكنولوجيا النووية، علاوة على ذلك فانه يحاول ببعض النجاح أن يقسم العالم إلى معسكرين: احدهما داعم (لشافيز) ولقوى اليسار في أمريكا اللاتينية، والأخر مؤيد للامريكان، فضلا عن انه يفعل الكثير من اجل الدول الأخرى بحكم إمكانيته المادية الهائلة بتقديم البترول لكوبا ودول الكاريبي الأخرى، واشترى ديون الأرجنتين لمساعدة الرئيس الأرجنتيني (كيرسنر). كما انشأ ومول فضائية أمريكية لاتينية يطلق عليها (تيليسور)^(*) وهي فضائية إقليمية تبث باللغة الإسبانية والبرتغالية ، والهدف من ورائها هو منافسة البرامج التي تبثها الشبكات الأمريكية والأوروبية للقارة اللاتينية مثل CNN أو غيرها . ومن اجل إسقاطه فقد دبر ضده انقلاب عسكري عام ٢٠٠٢ ولكنه فشل، واتهمت أمريكا بأنها وراء هذا الانقلاب.

(*)فضائية (تيليسور) تمت بمبادرة من الرئيس شافيز وبمشاركة كل من الأرجنتين وفنزويلا وكوبا واراغواي انطلقت من كاراكاس فضائية أمريكية لاتينية ناطقة بالاسبانية والبرتغالية رصدت لها الدول الأربع عشرة ملايين دولار ، دفعت فنزويلا منها ٥١% والأرجنتين ٢٠% وكوبا ١٠% والاراغواي ٩% ، ليكون في مقدورها الاعتماد على مصادرها الخاصة في تغطية الأحداث العالمية وليس على وكالات الأعلام الأمريكية والأوروبية ، انظر في موقع <http://www.al.muharer.net>

ولا يفوتنا أن نذكر، على الرغم من أن الولايات المتحدة تناصب العداء له ولنظامه لكنها تعتمد وبشكل كبير على مصادر النفط والغاز من فنزويلا، إذ أن فنزويلا تمثل خامس أكبر دولة مصدرة للبتترول في العالم وثالث دولة تزود أمريكا بالبتترول، وتحصل الولايات المتحدة على ١٥% من إجمال وارداتها البترولية من فنزويلا. وتشير المصادر إن البترول العراقي لم يكن في الأهمية نفسها بترول فنزويلا التي تزخ كميات أكبر بكثير مما يزخه العراق وفنزويلا، فالبترول العراقي يصل إلى الولايات المتحدة في ٤٥ يوماً، إما بترول فنزويلا فيصل في خمسة أو ست ساعات فقط^{٣٣}. ولذلك فإن خطر قطع البترول الفنزويلي عن أمريكا هو خطر حاضر في ذهن الولايات المتحدة التي تمضي علاقتها مع فنزويلا من سيئ إلى أسوأ بينما يتزايد النفوذ الفنزويلي في دول أمريكا اللاتينية.

من جانب آخر، تواجه الولايات المتحدة تحديات ناشئة ومستجدة من البرازيل، التي يبلغ عدد سكانها ١٨٠ مليون نسمة وتملك ثروات طبيعية ذات وزن، ويقال أن النفط اكتشف فيها مؤخرا. المهم أنها أصبحت عاشر أكبر القوى الصناعية في العالم وخامس أكبر الدول المصدرة للسلاح. هذا النمو البرازيلي سيؤدي إلى تكرار تصادمها مع الولايات المتحدة حول قضايا التجارة، خاصة في قضايا حقوق الملكية الفردية وقضايا الصادرات الزراعية. ولم يقتصر الأمر على هذا، فقد أعلنت البرازيل في مارس ٢٠٠٦، بعد اجتماع عقد بين (لولا) و(شافيز) والرئيس الأرجنتيني (كيرتشنر)، بهدف إقامة صناعة مشتركة للسلاح في إطار اتفاقية التجارة التي تجمع بعض بلدان أمريكا اللاتينية المعروف باسم (ميركوسور). الهدف منه إنتاج طائرات عسكرية وأسلحة أخرى تحتاجها بلدان أمريكا اللاتينية، لتنافس الأسلحة الأمريكية التي تستوردها بلدان القارة بشكل تقليدي من الولايات المتحدة، إذ تستهلك القارة سنويا حوالي ٣,٥ بليون دولار من أجل التسليح^{٣٤}.

١-٢- أن العديد من قادة وشعوب دول أمريكا اللاتينية يذكرون أن شعارات واشنطن حول حقوق الإنسان والديمقراطية أصبحت (شعارات جوفاء)، وذلك عندما صعقت معظم دول القارة من جراء ما تقوم به الولايات المتحدة في أبو غريب واغوانتامو - لاسيما ان الولايات المتحدة اعتادت ومنذ فترة طويلة تأنيب دول أمريكا اللاتينية بسبب انتهاكها لقضايا حقوق الإنسان ولكنها تلتف بصورة مفاجأة على تلك القوانين عندما يكون أمنها على المحك. أن دول أمريكا اللاتينية مدركة لعواقب العمليات العسكرية في المنطقة ولم تكن راضية على التدخلات الأمريكية الأحادية الجانب، إذ قاومت بثبات استخدام القوة من أجل نشر الديمقراطية، أن حماسة واشنطن المبدئية للانقلاب القصير الأمد الذي حدث عام ٢٠٠٢ ضد حكومة الرئيس (شافيز) المنتخبة عبر انتخابات حرة، أثارت تساؤلات في كل دول أمريكا اللاتينية حول مدى التزام إدارة بوش بالديمقراطية، كما أن واشنطن متهمة بأنها هي من سعت لإسقاط الرئيس (جان ارستيد) في هايتي عام ٢٠٠٤^{٣٥}.

^{٣٣} محمود يونس : اليسار في أمريكا اللاتينية، انظر الموقع www.albadeeliraq.com

^{٣٤} بيان فان اوكين: مصدر سابق .

^{٣٥} بيتر حكيم ، وهو رئيس مجلس الحوار الأمريكي ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .

٣-١- هجرة الأمريكيين اللاتينيين إلى الولايات المتحدة: تاريخياً تحولت أمريكا اللاتينية من منطقة الهجرة الوافدة إلى منطقة الهجرة النازحة، وخاصة إلى الولايات المتحدة، فقد قفز عدد المهاجرين اللاتينيين من ٣,٥ مليون مهاجر في عام ١٩٧٠ إلى ٦,٩٩ مليون عام ١٩٨٠ بنسبة تصل إلى ٩٠% عما كانت عليه عام ١٩٧٠، واستمر عدد المهاجرين ليصل إلى ٢٧ مليون مهاجر بنهاية عام ٢٠٠٦.^{٣٦} وتعد التحويلات المالية والتي يقوم المهاجرون بإرسالها لذويهم من الدولة المرسله لهم هدفا رئيسا لكل دول أمريكا اللاتينية، وقد بلغ إجمالي المدخرات التي قام المهاجرون من أمريكا اللاتينية خلال عام ٢٠٠٥ نحو ٥٣ مليار دولار، فدولة المكسيك يقدر الخبراء، حجم التحويلات التي وصلت إليها بنحو ٢٠ مليار دولار، بينما استقبلت دول أمريكا اللاتينية الخمس فضلاً عن جمهورية الدومينيكان نحو ١١ مليار دولار، في حين حصلت البرازيل على ٦ مليار دولار وكولومبيا ٤ مليار دولار وبلغ إجمالي ما حصلت عليه دول الانديز نحو ٩ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠٥.^{٣٧}

ويعد الأمريكيون اللاتينيون الهجرة إلى أمريكا على أنها حل لمعدلات البطالة المرتفعة، والأجور المتدنية، ولحاجة الولايات المتحدة للكبرى لليد العاملة الماهرة الحرفية والفنية، ويطالبون الولايات المتحدة بقبول أعداد كبيرة منهم. بالمقابل شددت إدارة واشنطن وبصورة متزايدة على تطبيق إجراءات مشددة ضد المهاجرين. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٥ قام مجلس النواب الأمريكي بجعل الهجرة غير قانونية جريمة جنائية، مع أن المجلس لم يوضح كيفية اعتقال ١٢ مليون شخص وترحيلهم.^{٣٨} من جانب آخر تظهر دول أمريكا اللاتينية وخاصة المكسيك أن هذه القوانين والإجراءات هي (عسكرة) للحدود وهو الامر الذي يعد انتهاكا لاتفاقيات البلدين في مجال انسياب التجارة والإفراد بين البلدين وبدون قيود.

٤-١- التجارة الحرة: تضع واشنطن مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيين على قمة أولوياتها، وقد حاولت أكثر من مرة أقتناع دول القارة بالتوقيع على الاتفاقيات منذ أول قمة للأمريكتين في ميامي عام ١٩٩٤. أن ماتريده معظم دول أمريكا اللاتينية وتحتاجه من الولايات المتحدة هي العلاقات الاقتصادية المثمرة كاتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها واشنطن من تشيلي عام ٢٠٠٣، والاتفاقيات المبرمة مع دول أمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان والمعروفة اختصاراً (CAFTA) والتي بموجبها يتم إلغاء حواجز تجارية بين الولايات المتحدة وهذه الدول (التي ليس لها ثقل سياسي كبير). وفي العام نفسه فشلت المحاولات الأمريكية في إقناع دول القمة الرابعة لدول الأمريكتين الـ ٣٤ التي انعقدت في الأرجنتين للتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة المعروفة باسم (FTAA) وإقامة منطقة التجارة الحرة، والتي واجهت معارضة شديدة من قبل عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية منها البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وأرغواي والبراغوي من جهة، والولايات المتحدة وكندا والمكسيك من جهة أخرى، إذ رأت الدول (اللاتينية) أن إقامة مثل هذه الاتفاقية سيؤدي إلى مشكلات بالغة باقتصاديات بلدانهم، خاصة في ظل وضع الولايات

^{٣٦} رضا محمد هلال: تداعيات هجرة العمالة على أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ٥٩.

^{٣٧} المصدر نفسه، ص ٦١.

^{٣٨} المصدر نفسه، ص ٦٢.

المتحدة عقبات أمام دخول المنتجات الزراعية من أمريكا اللاتينية إلى أسواقها، فضلاً عن الرسوم التي تفرضها الولايات المتحدة لصالح المزارعين الأمريكيين والتي تؤثر في التبادل الزراعي، فضلاً عن القوانين الأمريكية الصارمة والمطالبة في وضع معايير جديدة لحماية الملكية الفكرية، فضلاً عن الرسوم المرتفعة للغاية والقيود المفروضة على السكر والبرتقال والعصائر والقطن والعديد من صادرات أمريكا اللاتينية الأخرى، مما جعل الولايات المتحدة غير منصفة وبموقف مناقض لموقفها اتجاه التجارة الحرة^{٣٩}. لذا فشلت هذه الاتفاقية بين الجانبين وقد قال شافيز أن الاقتراح الأمريكي للتجارة الحرة قد ولد ميتاً ويجب أن يدفن في (مارديل بلاتا) وهي مدينة في الأرجنتين عقد فيها الاجتماع.

١-٥ - فشل إدارة بوش في التأثير في مجريات الانتخابات في بوليفيا، بعد فوز الرئيس إيفوموراليس بعد تغلبه على منافسه (خورخي كيروغا) مرشح السفارة الأمريكية بفارق كبير، لتصبح بوليفيا الدولة السابعة في أمريكا اللاتينية التي تحكمها حكومات يسارية. فضلاً عن اتهام واشنطن بأنها السبب في تعميق أزمات القارة إذ وصلت إدارة بوش تدخلها السياسي والعسكري في الصراع الدائم في كولومبيا بين الحكومة والمتمردين ذات التوجه اليساري، كذلك تأييدها لكولومبيا بنزاعها مع فنزويلا بسبب قيام السلطات الكولومبية باختطاف معارض كولومبي من كاراكاس عاصمة فنزويلا، وهذا ما أثار حفيظة كل من الرئيس الفنزويلي والأرجنتيني الذين عدّوا هذا التصرف سببه سياسات واشنطن، وهي المسؤولة عن عدم الاستقرار السياسي في دول أمريكا اللاتينية.

ثانياً -التحديات الخارجية :

١-٢- الزحف الصيني: أن واشنطن قلقة أيضاً من الدور المتنامي للصين في أمريكا اللاتينية وبعد بعض أعضاء الكونغرس أن الصين تشكل الخطر الأكبر للمصالح الأمريكية في المنطقة، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بحكم الموارد المالية الضخمة التي تجلبها للقارة اللاتينية. ناهيك عن العلاقات العسكرية لهذه الدولة مع دول أمريكا اللاتينية. وفي السنوات الأخيرة ارتفع عدد واردات الصين من أمريكا اللاتينية بأكثر من ستة أضعاف أو ما يقارب ٦٠% في العام، فضلاً عن أن الصين تواجه تحدياً سياسياً جدياً في المنطقة. فمن بين الدول الستة والعشرين في العالم والتي تعترف بتايوان يوجد ١٢ منها في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إذ تنوي الصين التقليل من هذا العدد عبر الدبلوماسية الضاغطة وزيادة التبادل التجاري والمساعدات والاستثمارات. وقد سافر الرئيس الصيني (هوجينتاو) ونائبه (زنج كوينفونج) إلى أمريكا اللاتينية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ووقعا اتفاقيات تجارية وأخرى عسكرية، وقد بلغ أجمال الحجم التجاري بينهما ٣٦،٤ مليار دولار من يناير حتى نوفمبر ٢٠٠٤، أي بزيادة

^{٣٩} لزيادة المعلومات انظر صافيناز محمد احمد : قمة الأمريكتين وإخفاق الطموحات الأمريكية ، السياسة الدولية العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦، ص ١٨٧.

٥٠% بالمقارنة بالمدة نفسها عام ٢٠٠٣^{٤١}. وأصبحت القارة اللاتينية مصدرا هاما للمواد الخام بالنسبة للصناعات الصينية. وتضاعفت وارداتها من المنطقة ست مرات خلال السنوات الست الماضية ومن المتوقع أن تبلغ ١٠٠ بليون دولار في نهاية هذا العقد. كما تعهدت الصين باستثمار ١٠٠ بليون دولار في بناء الطرق والموانئ وأعمال البنية الأساسية خلال العقد القادم، وتواصل الصين بناء العديد من المشروعات الكبرى، خاصة في مجال النفط في فنزويلا، والغاز الطبيعي في بوليفيا^{٤٢}. ولهذا ينظر العديد من قادة أمريكا اللاتينية إلى أن الصين ستكون البديل الاقتصادي والسياسي لهم بدلا من الولايات المتحدة.

٢ - ٢- تعاون أصدقاء أمريكا (الدول الأوروبية) مع أنظمة اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية، ودعمها بالسلاح، إذ أعربت واشنطن عن قلقها من القمة التي عقدت في مارس ٢٠٠٥ بين رئيس الحكومة الإسبانية (لويس ثابتيرو) وقادة دول البرازيل وفنزويلا وكولومبيا، والتي كان من نتائجها بيع اسبانيا أسلحة لفنزويلا بقيمة ٣,١ مليار دولار، على الرغم من اسبانيا حليفا قريبا من واشنطن^{٤٣}.

وفي ضوء ما تقدم، يتفق معظم المراقبين على أن عام ٢٠٠٥ يعد عام خسارة الولايات المتحدة لنفوذها التقليدي في أمريكا اللاتينية منذ مبدأ مونرو عام ١٨٢٣. فقد ذكر (بيتر حكيم) وهو رئيس الحوار الأمريكي، في دورية (فورين افيرز) (FOREIGN AFFAIRS) في يناير/ فبراير ٢٠٠٦، السؤال الآتي (هل خسرت واشنطن الأمريكية- الأمريكية اللاتينية، على العكس، هناك احتمال أن تزداد هذه العلاقة سوءا وستبقى هذه المنطقة مرتبطة بركائز السياسة الخارجية الأمريكية- الحرب على الإرهاب، إعادة أعمار العراق، وإعادة الاستقرار إليه، وقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وانتشار الأسلحة النووية. وكتب (اندريس اوبناهايمر) في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥ في صحيفة الميامي هيرالد قائلا: أن المؤرخين عندما يرجعون ليصفوا عام ٢٠٠٥ فأنهم سيعدون العام الذي فقدت فيه الولايات المتحدة نفوذها في أمريكا اللاتينية^{٤٤}.

بعد كل هذه التطورات السياسية والاقتصادية في دول القارة اللاتينية، السؤال الذي يطرح نفسه، كيف ينظر كتاب أمريكا للتطورات الجديدة في دول أمريكا الجنوبية؟ يقول (بيتر حكيم) على الإدارة الأمريكية تغليب مصلحتها الاقتصادية والتجارية على أي شيء آخر، حتى لو اختطت دول أمريكا اللاتينية خطا آخر للإصلاح غير الخط الأمريكي، والسبب في ذلك بسيط، هو أن واشنطن لها سوق كبير في أمريكا اللاتينية، إذ تصل الصادرات الأمريكية للقارة إلى ١٥٠ مليار دولار في العام، وهي تعادل تقريبا قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي، ولكن العيب أن ثلثي هذه الصادرات تذهب إلى المكسيك، وعدم إعطاء دولة مثل البرازيل حظها من تلك الصادرات وعدم إعطائها مكانتها التي تستحقها في القارة اللاتينية، كل ذلك يدل عن خطأ في الإدراك الأمريكي^{٤٥}.

^{٤١} رضا محمد هلال : الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية، مصدر سابق، ص. ١٨٧.

^{٤٢} بيل فان اوكين : مصدر سابق.

^{٤٣} المصدر نفسه.

^{٤٤} بيتر حكيم، مصدر سابق، ص ٦٠ وما بعدها.

^{٤٥} المصدر نفسه، ص ٦٢.

وهناك من يرى أن يسار دول أمريكا اللاتينية هو اقرب إلى توجه (أوروبا القديمة) على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رمسفيلد)، وإذا كانت واشنطن تدير علاقاتها بأوروبا القديمة بالمصالح الاقتصادية ، فعليها أن تتعامل مع حكم اليساريين الجدد في أمريكا اللاتينية بطريقة مماثلة تقريباً^{٤٥}.

والحقيقة أن الاقتصاد والسياسات الليبرالية المستغلة كانت سببا فيما تشهده أمريكا اللاتينية من انقلابات بيضاء على منهج السياسة الأمريكية في القارة ، وكانت سببا أيضا لتتجه القارة أكثر من ذي قبل إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها في زمن العولمة، أما من خلال تطوير السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي (الميركوسور)، أو من خلال ظهور مشروعات جديدة مثل البديل البوليفاري الذي تسعى فنزويلا إلى أن يحظى بدعم وتأييد قادة القارة في محاولة لمواجهة النفوذ الأمريكي.

وهناك من يذهب إلى أن التيار اليساري في القارة ليس واحدا، بل إنما يساريين احدهما (يساري ديمقراطي) ويصفونه بـ(اليسار الصحيح)، ويسار شعبي ويسمونه (اليسار الخاطئ). وان التميز بين هذين اليساريين الواسعين، هو أفضل وسيلة جادة من قبل واشنطن وحلفائها، وذلك من خلال دعم اليسار الأول، الذي يؤمن بالتجارة الحرة، واتخاذ البرازيل كشرىك تجاري مهم، وإبلاغ قادة هذا اليسار (البرازيل، شيلي، وأرجواي.. الخ) بأنه سوف لن توجد عقوبات عليهم لكونهم يساريين، وإنما أيضا يستطيعون أن يتلقوا مكاسب جيدة.

أما قادة اليسار الشعبي (فنزويلا، الأرجنتين، بوليفيا.. الخ) فعليهم معرفة أن اتجاهاتهم مرفوضة، وعليهم الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وخطر الانتشار النووي، وقواعد انتشار منظمة التجارة العالمية، وتهريب المخدرات والإرهاب، كقضايا متفق عليها بشكل جماعي ، وان كل من الولايات المتحدة وأوروبا لها نفوذ هائل في الكثير من هذه الدول ، وينبغي عليهم استغلاله.

يقول (جورج كاستيدا) لا ينبغي تحت أي ظرف أن تقبل الولايات المتحدة بانقسام العالم إلى معسكرين، احدهما معها والآخر ضدها، لأنه في ظل الانقسام فان الأمريكيتين سوف تخسران معا ، ويضيف ، مثل هذا الانقسام حدث بشأن كوبا في الستينيات، وبشأن أمريكا الوسطى في الثمانينيات، ولكن الآن انتهت الحرب الباردة ، ولا ينبغي أن تحدث مرة أخرى أبدا ، وهكذا فبدلا من الجدل حول الترحيب أو الهجوم على انبعاث اليسار في أمريكا اللاتينية فان الطريق الأمثل، سيكون دعم اليسار الأول واحتواء الثاني، وهو التحرك الأكثر حكمة^{٤٦}.

وهناك من يرفض التحولات اليسارية في أمريكا اللاتينية جملة وتفصيلا وهو الكاتب الأمريكي اللاتيني (الفارو فارغوس للوزا) والذي يؤكد (انه لا اتجاه لتلك القارة ألا بالتوجه كلية نحو السوق الحرة وفي ظل هيمنة القانون)^{٤٧}. والسؤال الذي يطرح هنا،

^{٤٥} احمد مصطفى : صعود اليسار والشعبوية في أمريكا اللاتينية ، انظر الموقع www.bbcarabic.com

^{٤٦} Gorg.G.castaeda: latin Americas left turn. Foreign Affairs. May/june 2006.No3 vol.85،

^{٤٧} أعداد هدى البكر. انظر أيضا جورج جي كاستيدا ، مصدر سابق ، ص ٩١ .
^{٤٧} الفارو فارغوس للوزا: مصدر سابق.

هل يعد (الوزا) محقا في رؤيته السلبية للمسيرة الديمقراطية الاشتراكية في أمريكا اللاتينية ؟ وإذا كان محقا فعلا، فكيف يعلل عودة التيار اليساري بشراسة إلى معظم دول القارة، كما حدث في العقد الأخير.

الخاتمة

على ضوء كل ما ذكر، يتضح أن (الفقر) كان العامل الأساسي والحاسم لصعود اليسار في العديد من دول أمريكا اللاتينية، وكان هو صاحب الكلمة الأخيرة في نتائج الانتخابات الديمقراطية، وان قوى اليسار تحكم الآن ما يقارب ٨٠ % من شعوب القارة اللاتينية، لاسيما بعد أن فشلت الليبرالية الجديدة والاقتصاد الحر ومؤسسات التمويل الدولية، في توفير الرخاء الذي وعدت به شعوب القارة في تسعينيات القرن الماضي. وأن من يحاول التفرقة بين (يسار ديمقراطي) وبين (يسار متطرف) سوف يلاحظ، أن الجميع يعارضون السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة سواء تجاه أمريكا اللاتينية أو العالم.. وان صفاتها الاقتصادية التي تقدمها للدول النامية هي بئسة وتجلب الفقر، وان اليسار هو ثمرة الانتفاضات الشعبية التي قامت بها الجماهير بعد أن ضاقت ذرعا بالعمولة لحساب الشركات متعددة الجنسيات، من خلال عمليات السلب والنهب لثرواتها وفقا لسياسات وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وان التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الإدارة الأمريكية في أمريكا اللاتينية ، تعني أن الولايات المتحدة قد فقدت سيطرتها على الأسواق والثروات والمواد الخام الإستراتيجية في بلدان أمريكا اللاتينية، وأنها قلقة أيضا من تنامي العلاقات بين بلدان المنطقة وبين القوى المنافسة للولايات المتحدة، التي توفر فرصة ومجال لنظم المنطقة لكي تتاور بين القوى الدولية المتنافسة، وتتأوى الانفراد الأمريكي ومحاولات استمرارها في الهيمنة على المنطقة. هذا هو الإطار الأساسي لما يمكن تسميته بالاتجاه نحو اليسار، وهو ما يمكن وصفه بشكل أفضل بأنه اتجاه نحو (اليورو) و (أليون) . ويتفق العديد من المراقبين، أن الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية على المنطقة تشهد تراجعاً كبيراً، ومن المتوقع إزاء ذلك أن تلجا الولايات المتحدة للقوة العسكرية للدفاع عن مصالحها، كما هو الحال في كل المناطق الأخرى من العالم...!

باختصار يمكن القول، انه كلما ركزت السياسة الخارجية الأمريكية على القضايا البعيدة والشائكة، مثل قضايا الشرق الأوسط أو غيرها، فان دول أمريكا اللاتينية تستطيع الطيران كما تشاء وترغب. وربما كانت القطبية الأحادية متنفسا لقادة وشعوب القارة اللاتينية لتحقيق طموحاتهم في الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.